مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد السابع والعشرون محرم 1445هـ / يوليو 2023م العدد الرابع والخمسون

رئيسة التَّحرير

أ. د. رحمة أحمد الحاج عثمان

مدير التَّحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

المحرر التقني

أ. م. د. أدهم محمد علي حموية

المحرر المشارك

د. نور سفيرة بنت أحمد سفيان

د. محمد أنور بن أحمد

هيئة التَّحرير

أ. د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ. د. علي صالح الشايع

أ. داتين د. روسني حسن

أ. د. أكمل خضيري عبد الرحمن

أ. د. محمد أكرم لال دين

أ. د. أحمد راغب أحمد محمود

أ. د. يمنى طريف خولي

أ. م. د. عبد الرحمن حللي

أ. د. عاصم شحادة علي

د. عبد الرحمن الحاج

أ. د. فؤاد عبد المطلب

د. مروة فكري

أ. د. محمد أوزشنل

د. همام الطباع

الهيئة الاستشارية

محمد داود بكر ـــــ ماليزيا
فتحي ملكاوي ـــــ الأردن
عبد المجيد النجار ـــــ تونس
محمد بن نصر ـــــ فرنسا
محمود السيد ـــــ سوريا
محمد الطاهر الميساوي ـــ تونس
مجدي حاج إبراهيم – ماليزيا

عبد الرحمن بودرع ـــــ المغرب
حسن أحمد إبراهيم ـــ السودان
علي القرة داغي ـــــ العراق
عبد الخالق قاضي ـــ أستراليا
داود الحدابي ـــــ اليمن
نصر محمد عارف ـــــ مصر
وليد فكري فارس – مصر

Advisory Board

Mohd Daud Bakar, Malaysia
Fathi Malkawi, Jordan
Abdelmajid Najjar, Tunisia
Mohamed Ben Nasr, **France**
Mahmoud al-Sayyed, Syria
Mohamed El-Tahir El-Mesawi, Tunis
Majdi Haji Ibrahim, Malaysia

Abderrahmane Boudra, Morocco
Hassan Ahmed Ibrahim, Sudan
Ali al-Qaradaghi, Iraq
Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Dawood al-Hidabi, Yemen
Nasr Mohammad Arif, Egypt
Waleed Fekry Faris, Egypt

© 2023 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

الترقيم الدولي ISSN 1823-1922 & eISSN: 2600-9609

مراسلات المجلة Correspondence

Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6421-5074/5541
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6421-5014, Fax: (+603) 6421-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد السابع والعشرون | محرم 1445هـ / يوليو 2023م | العدد الرابع والخمسون

المحتويات

كلمة التَّحرير	رئيس التحرير	7-5

بحوث ودراسات

▪ الإسهامات العلمية والسياسية لبني هوزن في الأندلس	جميلة مبطي المسعودي الهذلي	38-9
▪ تمثيلات ما بعد الإنسانوية في روايات الخيال العلمي العربية: ملف المستقبل نموذجًا	عبير أحمد الغامدي	63-39
▪ الأديان غير الكتابية عند الباقلاني من خلال كتابه "التمهيد"	بدران بن لحسن إبراهيم محمد زين	98-65
▪ مشروعُ الغزاليّ في التكامُلِ المعرفيّ بين علم المنطق وعلم الكلام	بشار بكور	135-99
▪ اختلاف القراءات ودوره في إثراء معاني القصص القرآني عند الكواشي دراسة تحليلية لسورة مريم	أثيرة ثائر عبدالحفيظ رضوان جمال الأطرش	166-137
▪ فلسفة الأخلاق عند محمد عبد الله دراز	حنان الحسيني	197-167
▪ وسائل التواصل الاجتماعي والتحولات الكبرى في الأفراد والمجتمعات	محمد إسماعيلي علوي مجدي حاج إبراهيم سعيد علي آل الأصلع	227-199
▪ ترجمة النصوص الاستعارية القرآنية إلى اللغة التاميلية: دراسة تحليلية لغوية	محمد معصوم عبد الرؤوف أكمل خضيري عبد الرحمن محمد ثابت محمد بخاري	259-229
▪ القيم الإسلامية لدى المعلم: معرفة واتجاه وسلوك في المدارس الخاصة في محافظة العاصمة في المملكة الأردنية الهاشمية (قيم المسؤولية الفردية والإحسان والوقت أنموذجا)	سيرين فاروق بدارن	299-261
▪ التوجه الدلالي في مبادئ المحادثة: مقاربة لسانية للنهج الحاسوبي "تحليل المشاعر" في تويتر	ميعاد محمد الظاهري	328-301
▪ الفقه والمقاصد والأخلاق: قراءة في التراث الإسلامي والحوار المعاصر	كمال وينز وليد فكري فارس	346-329

ترتيب البحوث في المحتويات حسب وصولها واستكمالها

بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 27، العدد 54
محرم 1445هـ / يوليو 2023م، ص 65-98
حقوق الطبع محفوظة لـ IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
ISSN: 1823-1926 (Print)
eISSN: 2600-9609 (Online)

الأديان غير الكتابية عند الباقلاني من خلال كتابه "التمهيد"

Non-Scriptural Religions in Al-Bāqillānī's View through His Book "Al-Tamhīd"

بدران بن لحسن [*]، إبراهيم محمد زين [**]

[قُدّم للنشر 2023/4/4 – أُرسل للتحكيم 2023/4/14م – قُدّم بعد التعديل 2021/6/4م - قُبل للنشر 2023/6/6م]

ملخص البحث

يتناول هذا البحث درس الباقلاني للظاهرة الدينية من خلال كتابه "التمهيد"، ويقتصر في تناوله للموضوع في حدود الأديان غير الكتابية؛ أي ما ذكره الباقلاني عن أهل التثنية والمجوس والبراهمة والقائلين بالطبائع والتولد والمنجمين، ومن أجل فهم أكبر لإسهام الباقلاني اعتمدنا المنهج التحليلي، فمهدنا لموضوعنا بتعريف بالباقلاني نفسه ومؤلفاته التي لها صلة بدرس الأديان، ثم وضع الباقلاني في سياق نشأة درس الأديان في الثقافة الإسلامية، وبعدها انتقلنا إلى تحليل نص الباقلاني نفسه في دراسته للظاهرة الدينية، مركزين على كتاب "التمهيد" ومستعينين في ذلك بما توفر من دراسات عن إسهام الباقلاني في درس الأديان، على قلتها، ومما توصل إليه البحث أن الباقلاني في كتابه "التمهيد" أبدع طريقة جديدة في تصنيف المقالات لم يسبقه إليها من تناول الاعتقادات من علماء المسلمين؛ سواء الذين تناولوا اعتقادات فرق المسلمين أم الذين تناولوا مقالات المسلمين وغيرهم، وذلك لأنه وضع قاعدة معرفية على أساسها ناقش الاعتقادات المختلفة، وتقوم هذه القاعدة المعرفية على مبدأين؛ يتناول الأول موضوع

* الباحث المراسل؛ أستاذ مشارك باحث بمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، البريد الإلكتروني: bbenlahcene@qu.edu.qa.

** أستاذ مقارنة الأديان، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة حمد بن خليفة، قطر، البريد الإلكتروني: izain@hbku.edu.qa.

العلم وأنواعه وطرق الاستدلال، ويتناول الثاني موضوع قسمة الوجود إلى وجود قديم وآخر محدث، مع ملاحظة أنه في المبدأين انطلق من مقدمات عقلية يتفق عليها مع مخالفيه، وكذلك الرجوع إلى معهود العرب من الكلام، ثم إن الأديان غير الكتابية التي تناولها الباقلاني في "التمهيد" تكاد تدور حول دينين اثنين فقط؛ هما المجوسية وما يدور في فلكها، والبراهمية، إضافة إلى الآراء الفكرية التي كانت منتشرة في عصره وتمثل نوعًا من الاعتقادات وإن لم تكن أديانًا، كالطبائعيين والقائلين بالتولد والمنجمين؛ إذ اتخذها أصحابها مقالات تفسر الوجود والخلق والحقيقة؛ لذا تناولها الباقلاني ضمن ما ناقشه من أديان غير كتابية، في حين أن الباقلاني في مناقشته هذه الاعتقادات أو الأديان لم يذكر مصادرها ولم يرجع إلى نصوص محددة، بقدر ما كان يناقش آراء كانت منتشرة في زمانه، تنسب إلى هذه الأديان والاعتقادات، وهذا مهد لنقلة منهجية مهمة جدًّا على طريق تأسيس درس للظاهرة الدينية يتجلى في ما سلكه فيما بعد كل من ابن حزم والشهرستاني في تأكيدهما على أهمية المنطلق العقلي المشترك في درس الأديان، أو ما سماه الفاروقي في عصرنا الحديث "لاهوت عالمي لدرس الأديان" حين كان يعمل على إحياء علم دراسة الأديان الإسلامي وبعثه من جديد في ستينيات القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: الباقلاني، التمهيد، الأديان غير الكتابية، المقالات، الظاهرة الدينية.

Abstract

This research examines al-Bāqillānī's study of the religious phenomenon through his book al-Tamhīd. It focuses on his discussion of non-Scriptural religions, namely, the religion of polytheists, Zoroastrianists, Brahminists, naturalists, those who believe in reincarnation, and astrologers. In order to understand his contribution to this topic, we started by a brief introduction of al-Bāqillānī's life, his works which are related to the study of religions, and his place in the development of the study of religions in Islamic culture in general. Then, it delves into the main subject of the research which is understanding al-Bāqillānī's contributions to non-Abrahamic religions in his magnum opus al-Tamhīd. The study concludes that al-Bāqillānī invents a new method of classifying religions which was not known to Muslim scholars of his time. In his approach, he transcends the binary distinction between Muslims and non-Muslim's *Maqālāt* and based his discussion on a new account that addresses the religious phenomenon in its totality. At the beginning of his book, he establishes a rational criterion through which we can verify the truth and falsity of a belief system. He based this on two areas: nature of knowledge and its different types and methods of inference; and nature of existence and its division into temporal and eternal. Clearly, his rationality does not go against

the canons of common sense or the internal logic of Arabic.
Keywords: Al-Bāqillānī, Al-Tamhīd, non-scriptural religions, Al-Maqālāt Religious phenomenon.

مقدِّمَة

يهدف هذا البحث إلى تناول درس الباقلاني للظاهرة الدينية، من خلال كتابه "التمهيد"، ويقتصر في تناوله للموضوع في حدود الأديان غير الكتابية؛ أي ما ذكره الباقلاني عن أهل التثنية والمجوس والبراهمة والقائلين بالطبائع والتولد والمنجمين، وإشكالية البحث هي كيف درس الباقلاني الأديان غير الكتابية في كتابه التمهيد؟

ولعل ما دفعنا إلى الاقتصار على هذه المجموعة الدينية من دون تناول كل من اليهودية والنصرانية؛ ما لحظناه في أثناء القراءة التحليلية للكتاب، إذ وجدنا أن الباقلاني في الحقيقة لم يتبن تصنيفًا واضحًا كما هو متعارف عليه اليوم في تصنيف الأديان إلى مجموعات؛ بناء على المعتقد الأساس أو بناء على فكرة الألوهية أو وجود كتاب مقدس أو التوزيع الجغرافي أو غيرها من التصنيفات.[1]

ولكن ما ينبغي التأكيد عليه أن الكتاب يقوم على منطق متفرد في تناول المعتقدات الدينية، منطلقًا من مبدئين اثنين؛ مبدأ معنى العلم وتقسيمه وأصنافه وطرق الاستدلال، ومبدأ القِدَمِ والحدوث، وهو ما جعل الباقلاني في دراسته المعتقدات يتسلسل في مناقشتها بناء على مبدأ الإيمان بالخالق من عدمه، وما يتعلق بقدم العالم أو حدوثه، وما يتصل بهاذين الموضوعين من مناقشة لأهل التثنية القائلين بإلهين اثنين، والطبائعيين المؤلهين للطبيعة، وكذلك القائلين بالتولد، والمنجمين، وكل هذه المجموعات خارج دائرة الأديان

[1] محمد خليفة حسن، **تاريخ الأديان دراسة وصفية مقارنة**، (مركز القرضاوي للوسطية، كلية الدراسات الاسلامية، جامعة حمد بن خليفة، الدوحة، 1434هـ/2013م)؛ إبراهيم إسماعيل، بدران بن لحسن، "تصنيف الأديان: رؤية نقدية من منظور علماء الأديان المسلمين"، **المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية**، 1(2)، 2019، ص27–54.

الكتابية (التوحيدية) التي يجتمع فيها الإسلام مع اليهودية والنصرانية في الإيمان بالإله والكتاب والنبيين، مع اختلاف في مضامين ذلك طبعًا.

وهو ما شجعنا على قصر هذا البحث على المعتقدات المذكورة في "التمهيد"، مع إخراج اليهودية والنصرانية منها.

ومن أجل فهم أكبر لإسهام الباقلاني في درس الظاهرة الدينية في السياق العلمي الإسلامي، مهدنا لموضوعنا بتعريف بالباقلاني نفسه ومؤلفاته التي لها صلة بدرس الأديان، ثم وضع الباقلاني في سياق نشأة درس الأديان في الثقافة الإسلامية، وبعدها انتقلنا إلى تحليل نص الباقلاني نفسه في دراسته الظاهرة الدينية، مركزين على كتاب "التمهيد" ومستعينين في ذلك بما توفر من دراسات عن إسهام الباقلاني في درس الأديان، على قلتها كما يبين فيما بعد.

أولاً: مدخل لوضع الباقلاني في سياق دراسة الأديان

لوضع الباقلاني في سياق دراسة الأديان والظاهرة الدينية، كان أمامنا خياران؛ إما الذهاب مباشرة إلى ما تناوله الباقلاني في كتبه عن الأديان، وإما النظر في كتابه الأساس في هذا الموضوع وهو كتاب "التمهيد"، مع ربطه بسياق دراسة الأديان عند من سبقه.

وهذا الخيار الثاني تعززه مراجعتنا الكتابات عن الباقلاني، حيث إنها تذهب في أغلبها إلى دراسة الجوانب البلاغية والإعجازية ودراسات القرآن الكريم، وكذلك الردود الكلامية والمساجلات العقائدية مع اليهود والنصارى وغيرهم،[1] في حين لم ينل موضوع دراسة

[1] من بينها مثلاً: شهرزاد بلعربي، عبد القادر زروقي، "الاستدلال في إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني"، **مجلة فصل الخطاب**، 4(1)، 2015، ص211–224؛ محمود فتوح، "الأسلوب القرآني ومصطلحاته من منظور الأشعري أبي بكر الباقلاني"، **مجلة التعليمية**، 7(2)، 2017، ص172–178؛ لزهر كرشو، "الملاءمة التفاضلية للخطاب عند أبي بكر الباقلاني من خلال كتابه إعجاز القرآن"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، 10(1)، 2018، ص40–46؛ أسماء مدني العوفي، "الباقلاني والرد على المشككين في القرآن من خلال كتابه إعجاز القرآن"، **مجلة**

الأديان والظاهرة الدينية حقه من الدراسة بمعزل عن هيمنة هذه المجالات المذكورة، اللهم إلا دراسة محمد علي حيدر التي تناول فيها إسهام الباقلاني في درس الأديان، مع تركيزه على مناظراته للنصارى،[1] وبالرغم من أن هذه الدراسة تورد بشيء من الإيجاز الأديان غير الكتابية، فإنه يتجه بعدها إلى التركيز على مناظرة الباقلاني للنصارى، مما يجعل هذه الدراسة تندرج في سياق ما أشرنا إليه سابقًا أن أغلب الدراسات تذهب إلى التركيز على المساجلات العقائدية والردود الكلامية، وهذا الذي حدا بنا إلى السعي لاستكشاف مقاربة الباقلاني في درس الظاهرة الدينية بعيدًا من المسجلات والردود.

ولما أردنا النظر في السياق الذي تناول فيه الباقلاني الأديان، وراجعنا مقدمات كتاب "التمهيد"؛ لفت نظرنا أمر منهجي مهم يختلف تمامًا عمّا تناوله من سبقه أمثال البلخي والأشعري والعامري وغيرهم.

فإذا كان البلخي في "كتاب المقالات" الذي معه "عيون المسائل والجوابات" قد تناول عقائد الإسلاميين وعقائد الملحدين،[2] فإن الأشعري في كتابه "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين" وكذلك كتابه المفقود "مقالات الملحدين" قد اتبعه في المنهج، وبدأ مناقشة عقائد الإسلامين، ثم بعد ذلك تطرق إلى عقائد أصحاب الملل الأخرى،[3] ومن جهته بنى العامري كتابه "الإعلام بمناقب الإسلام" على أساس الآية الكريمة التي ذكرت

الدراسات العربية، 37(10)، 2018، ص6093–6108؛ إيمان بوعيطة، رابح دوب، "أثر موازنة الباقلّاني بين القرآن والشّعر الجاهلي في إثبات إعجاز القرآن الكريم: دراسة تحليليّة نقديّة"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، 36(2)، 2022، ص138–154.

[1] محمد علي حيدر، **مساهمات الإمام أبي الباقلاني في مقارنة الأديان مع التركيز الخاص على مناظراته مع النصارى**، كيرالا، جامعة دار الهدى الإسلامية، 2018، ص32–46؛ 48–76.

[2] البلخي، **كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات**، تحقيق: حسين خانصو، راجح كردي، عبد الحميد كردي، (إسطنبول: كورامر، ط١، 1439هـ/ 2018م)، ص49.

[3] أبو الحسن الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، 1411هـ/ 1990م)، ج1، ص33.

الأديان الستة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (الحج: 17).[1]

ولكن الباقلاني في "التمهيد" بدأ بداية مختلفة نوعًا ما عمن سبقه، ذلك أنه لم يبدأ بالردود على المخالفين؛ سواء من أصحاب الملل الأخرى أم من الإسلاميين، وإنما بدأ بمقدمة معرفية تتعلق بمعنى "العلم وأقسامه وطرقه ومراتبه وضروب المعلومات وحقائق الموجودات"[2]؛ أي إنه بدأ بنظرية العلم، وأنواعه، وأقسامه، وطرق الاستدلال، وما يتعلق ببناء الحقيقة معرفيًا، والتي على أساسها يكون الحوار والنقاش مع المخالفين.

ثم انتقل إلى مقدمة أخرى تتعلق بمبدأ وجودي مهم وهو مبدأ الحدوث والقدم، يقول الباقلاني: "وذِكرُ الأدلة على حدث العالم، وإثبات محدِثِه، وأنه مخالف لخلقه، وعلى ما يجب كونه عليه من وحدانية وكونه حيًّا عالمًا قادرًا في أزله، وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته..."،[3] وما يبنى عليها من قضايا الاعتقادات في الخالق وصفاته وأفعاله وصلته بخلقه، مما يدور حوله النقاش سواء مع المخالفين لملة الإسلام أم مع المختلفين داخل الدائرة الإسلامية.

والملحوظ كما يبين من البحث أن هاتين المقدمتين يبني عليهما الباقلاني كل مناقشاته للعقائد المختلفة بناء على موقفها من قضية الحدوث والقدم، وكذلك طبيعة الحقائق.

وتنبغي الإشارة إلى أن الباقلاني استرسالاً في المناقشات المنطقية المبنية على المقدمتين السابقتين، لم يتبع تقليد من سبقه في مناقشة الإسلاميين أولاً ثم المخالفين لملة الإسلام، وإنما بدأ بعرض ومناقشة عقائد المخالفين لملة الإسلام من "اليهود، والنصارى، والمجوس،

---

[1] أبو الحسن العامري، **الإعلام بمناقب الإسلام**، تحقيق: عبد الحميد غراب، (الرياض: دار الأصالة، ط1، 1408هـ/1988م)، ص121.

[2] الباقلاني، **التمهيد**، تحقيق: محمود محمد الخضيري، عبد الهادي أبو ريدة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1947م)، ص33.

[3] المصدر السابق، ص33-34.

وأهل التثنية، وأصحاب الطبائع، والمنجمين"،[1] ثم بعد ذلك انتقل إلى تناول اعتقادات الإسلاميين بذكر الخلاف بين " أهل الحق، وأهل التجسيم والتشبيه، وأهل القدر والاعتزال، والرافضة والخوارج...".[2]

ولعل هذا يفضي بنا إلى محاولة فهم سبب تسمية كتاب "التمهيد" باسم "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل"، ذلك أن المقدمات التي افتتح بها الباقلاني كتابه، هي مقدمات أولية تبنى عليها الحقائق، وتستنتج منها الاعتقادات والمعارف، مما يجعلنا نميل إلى أن المقصود بتمهيد الأوائل هو أوائل المقدمات المعرفية النظرية التي على أساسها يكون الحوار والنقاش والردود مع المخالفين لملة الإسلام، وكذلك مع المختلفين داخل دائرة الإسلاميين، فإن كان ذلك كذلك، فقد اختط الباقلاني طريقا جديدًا في النظر إلى الظاهرة الدينية يوسع فيه مدارك القول عن أصحاب الأديان المختلفة، لا على سبيل النظر إلى المقالات الدينية في قبالة مقالات دينية مخالفة لها، وإنما على سبيل نظرٍ يستثمر العُدَّة المعرفية في النظر إلى الظاهرة الدينية في سياق ديني كلي معرفي واحد.[3]

ثانيًا: التعريف بالباقلاني

عند بحثنا عن ترجمة لأبي بكر الباقلاني، ومن خلال القراءات المتعددة، توصلنا إلى وجود عدة ترجمات لهذه الشخصية الفذة في تراثنا العلمي العربي الإسلامي، ولكن قبل الحديث عن ترجمته في كتب التراجم، من المهم تسجيل ملحوظتين عن هذه التراجم؛ أولاهما أنه تبين من خلال الكتب المطبوعة المتوفرة لدينا أن أول من قدّم ترجمة للباقلاني هو الخطيب البغدادي

[1] السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

[3] يلحظ هنا ان فكرة الانطلاق في درس الظاهرة الدينية من قانون عام يشمل كل الأديان، نجده في عصرنا الحديث قد لقي اهتماما كبيرًا من قبل إسماعيل راجي الفاروقي رحمة الله عليه في كتابه "الأخلاق المسيحية". انظر:

Isma'il Raji Al Faruqi, *Christian Ethics*, (Montreal: McGill University Press, 1967), pp. 1-45.

(ت463هـ)، غير أن ترجمة البغدادي ترجمة مقتضبة لا تفي بالغرض، بالرغم من أهميتها التاريخية،[1] والملحوظة الثانية أن أوفى ترجمة وردت إلينا للباقلاني هي التي كتبها القاضي عياض (ت544هـ) في "ترتيب المدارك"، وهو يترجم لأعلام المذهب المالكي، فقد استوعب القاضي عياض ما ورد في الترجمة التي أوردها الخطيب البغدادي، وأضاف إليها تفصيلات كثيرة من خلال النقول التي نقلها عن أعلام المالكية وغيرهم ممن ذكروا الباقلاني.

غير أن هناك ترجمات تراثية أخرى له، كانت عبارة عن تلخيص ما ورد في "ترتيب المدارك"، كما فعل حسنين مخلوف في كتابه "شجرة النور الزكية في تراجم أعلام المالكية".[2]

وفي العصر الحديث كانت أوفى ترجمة للباقلاني قام بها كل من محمد الخضيري وعبد الهادي أبو ريدة عند تحقيقهما كتاب "التمهيد"، فقد قدما دراسة وافية عن الباقلاني تعريفًا به وبمؤلفاته الكثيرة،[3] والترجمة الأخرى هي التي قدمها الأب رتشارد يوسف مكارثي اليسوعي في مقدمة تحقيقه كتاب "التمهيد" أيضًا.[4]

عُرِفَ الباقلاني (338-403هـ) بأنه "أبو بكر بن محمد بن الطيب بن محمد القاضي، المعروف بابن الباقلاني، الملقب بشيخ السنة، ولسان الأمة، المتكلم على مذهب المثبتة،

---

[1] وردت ترجمات للباقلاني في ما يأتي: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ)، ج2، ص454؛ ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر 1994م)، ج4، 269-270؛ ابن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق: محمد الحمدي أبو النور، (القاهرة: مكتبة دار التراث، ط2، 2005)، ج2، ص228-229؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج17، ص190-193؛ السمعاني، **الأنساب**، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1962م)، ج2، ص51-52؛ خير الدين الزركلي، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين، 2002)، ج6، ص176؛ وغيرهم كثير.

[2] مخلوف، محمد بن محمد، **شجرة النور الزكية في تراجم أعلام المالكية**، تحقيق وتعليق: عبد المجيد خيالي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/ 2003م)، ج1، ص138-139.

[3] الباقلاني، **التمهيد**، تحقيق: الأب رتشارد يوسف مكارثي اليسوعي، (بيروت: المكتبة الشرقية، 1957)، ص1-31 من مقدمة المحققين.

[4] المصدر السابق، ص19-57.

وأهل الحديث، وطريقة أبي الحسن الأشعري".[1]

فهو شيخ السنة ولسان الأمة والمتكلم باسم عقيدة أهل السنة في زمانه على مذهب الأشعري، حتى صار موثوقًا عندهم كافة، بل صار حكمًا بين المتناظرين من مختلف الفرق لثقته وورعه وخبرته في الجدل والمناظرة، إذ إنه "كان ثقة... كان شيخ وقته، وعالم عصره، الرجوع إليه فيما أشكل على غيره... وإليه انتهت رئاسة المالكيين في وقته، وكان حسن الفقه، عظيم الجدل، وكانت له بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة... سائر الفرق رضيت بالقاضي أبي بكر في الحكم بين المتناظرين".[2]

ولهذه المكانة بين أهل السنة، وعند غيرهم من الفرق الأخرى، ولما تحلى به من خصال علمية وخلال حميدة، فإنه كما يرى القاضي عياض صار مباركًا عند الأمة، وحصنًا من حصونها العلمية، إذ يقول: "كان فارس هذا العلم مباركًا على هذه الأمة... وكان حصنًا من حصون المسلمين، وما سُرّ أهل البدع بشيء كسرورهم بموته. وليَ القضاء بالثغر، وذكره أبو عمران الفاسي، فقال: سيف أهل السنة في زمانه، وإمام متكلمي أهل الحق في وقتنا".[3]

إن هذه الألقاب التي أضفاها عليه القاضي عياض، وأورد بعضها الخطيب البغدادي وغيره من أصحاب التراجم؛ يشهد بها الخصوم أيضًا لقبولهم الاحتكام إليه في مناظراتهم.[4]

وإن هذا التعريف الذي أورده القاضي عياض يدل على أن مذهب الأشعري قد استقر في زمن الباقلاني، حتى لاقى القبول بين أهل الفقه والحديث، وصار الباقلاني لسان الأمة وشيخ السنة وفارسها، وذلك خلاف ما كان يعانيه شيخ مذهبه الأشعري حينما

---

[1] القاضي عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، (المحمدية: مطبعة فضالة، ط1، 1981-1983م)، ج7، ص45.

[2] المصدر السابق، ج7، ص46.

[3] السابق نفسه.

[4] المناظرة التي جرت بين الباقلاني ورئيس المعتزلة البغداديين الأحدب في مجلس الحاكم البويهي.
اليحصبي، **ترتيب المدارك**، ج7، ص53-57.

كان يكتب "استحسان الخوض في علم الكلام"،[1] ليدلل على مشروعية الكلام في الاعتقادات.

وما ينبغي التنبيه إليه أن الباقلاني تبوأ الصدارة في بغداد، وصار لسان الأمة وسيفها وإمامها، لا بكتبه فقط، وإنما بموقفه كما يذكر أصحاب التراجم، وذلك أنه لما دعا عضد الدولة فناخسرو بن بويه الديلمي من يمثل أهل السنة في مجلس مناظرته، عُرض الأمر على أبي الحسن الباهلي (ت370هـ) وهو شيخ الباقلاني، فأبى ذلك، مما دعا الباقلاني إلى مخالفة شيخه، وقبول الدعوة، والحضور إلى مجلس عضد الدولة لمناظرة خصوم أهل السنة.

فقد ذكر القاضي عياض أن عضد الدولة كان: "يحب العلم والعلماء، وكان مجلسه يحتوي منهم على عدد عظيم في كل فن، وأكثرهم الفقهاء والمتكلمون، وكان يعقد لهم للمناظرة مجالس، وكان قاضي قضاته بشر بن الحسين معتزليًّا، فقال له عضد الدولة يومًا: هذا المجلس عامر بالعلماء إلا أني لا أرى فيه عاقدًا من أهل الإثبات – يعني مذهبهم – والحديث يناظر، فقال له قاضيه: إنما هم عامة، أصحاب تقليد ورواية، يروون الخبر وضده، ويعتقدونهما جميعًا، ولا أعرف منهم أحدًا يقوم بهذا الأمر، وإنما أراد ذمّ القوم، ثم أقبل يمدح المعتزلة".[2]

إن هذا النص الذي يخبرنا باحتدام الجدل والنقاش بين الفرق في مجلس عضد الدولة، ينبهنا إلى أمر مهم جدًّا في شخصية عضد الدولة الذي لم يقبل موقف قاضيه المعتزلي من خصومه، حتى يحقق العدل في الحكم بين آراء الخصوم؛ لذا اعترض على ما ذهب إليه بشر بن الحسين، وأمر بدعوة من يمثل الرأي المخالف قائلاً: "محال أن يخلو مذهب طبق الأرض من ناصرٍ، فانتظر أي موضع فيه مناظر، يكتب فيه فيجلب"،[3] ليسمع منه الجميع

---

[1] أبو الحسن الأشعري، **رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام**، (حيدر أباد الدكن: دائرة المعارف النظامية، 1433هـ).

[2] اليحصبي، **ترتيب المدارك**، ج7، ص51–52.

[3] المصدر السابق، ج7، ص52.

في مجلس مناظرته، فقيل له إن "بالبصرة شيخًا وشابًا، الشيخ يعرف بأبي الحسن الباهلي – وفي رواية بأبي بكر بن مجاهد – والشاب يعرف بابن الباقلاني".[1]

ثم يخبرنا القاضي عياض أن عضد الدولة بعث إلى عامله بالبصرة في طلبهما، قائلاً: "فكتب الملك من حضرته يومئذ يشير الى عامل البصرة، ليبعثهما، وأطلق مالاً لنفقتهما من طيب ماله، فلما وصل الكتاب إليهما، قال الشيخ وبعض أصحابه: هؤلاء قوم كفرة فسقة – لأن الديلم كانوا روافض – لا يحل لنا أن نطأ بساطهم، وليس غرض الملك من هذا إلا أن يقال إن مجلسه مشتمل على أصحاب المحابر كلهم، ولو كان خالصًا لله، لنهضت".[2]

إن هذا الموقف من شيخ الباقلاني وبعض أصحابه في رفض إجابة دعوة عضد الدولة، واعتبار الخصوم كفرة فسقة لا يحل تلبية دعوتهم، مع الشك في نية صاحب الدعوة؛ وجد اعتراضًا من الباقلاني، ورأى أنه من الأجدر الذهاب وعدم تكرار الخطأ الذي وقع فيه المحاسبي وابن كلاب، بانسحابهم من مجالسة الخليفة المأمون، وترك الساحة لأحمد بن دؤاد، وما جلبه ذلك من محنة على أحمد بن حنبل وأئمة أهل السنة والحديث في زمانه؛ لذا قرر القاضي الباقلاني الذهاب وتحمل مسؤولية المناظرة والرد على من اتهم أهل السنة والحديث بأنهم لا يبنون اعتقاداتهم على أساس عقلي متين، إذ ينقلون الرأي وخلافه، مما أوقعهم في التناقض.

ويذكر لنا القاضي عياض على لسان الباقلاني: "قال القاضي: فقلت له: هكذا قال ابن كلاب والمحاسبي ومن في عصرهم؛ إن المأمون فاسق لا نحضر مجلسه، حتى سيق أحمد ابن حنبل إلى طرسوس، وجرى عليه بعده ما عرف، ولو ناظروه لكفوه عن هذا الأمر، وتبين لهم ما هم عليه بالحجة، وأنت أيضًا أيها الشيخ تسلك سبيلهم حتى يجري على

[1] السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

الفقهاء ما جرى على أحمد، ويقولوا بخلق القرآن، ونفي الرؤية، وهأنا خارج إن لم تخرج".[1]

ويبدو أن إصرار الباقلاني على ألا يكرر تجربة الانسحاب كما حصل زمن المأمون، ولمعرفة شيخه بقوة حجته؛ بارك خروجه قائلاً: "أما إذا شرح الله صدرك لهذا، فاخرج".[2]

ثالثًا: مؤلفاته في مجال مقارنة الأديان وعلاقتها بسائر مشروعه العلمي العام

عند الحديث عن مؤلفات القاضي الباقلاني؛ اتفق المؤرخون على أنه كان صاحب تصانيف كثيرة، وإن لم تصل إلينا كلها، بل لم يبق من بعضها إلا العناوين، وقد ذكر له القاضي عياض ما يقرب من خمسين كتابًا، منها أربعة لها صلة بدراسة الأديان، وذكر أنه نقلها من خط شيخه أبي علي الصدفي، وهي "كتاب الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة"، وكتاب "التمهيد"، و"المسائل القسطنطينية"، وكتاب "المقدمات في أصول الديانات"،[3] ونسب له صاحب كشف الظنون كتاب "الملل والنحل".[4]

من خلال العناوين المذكورة يمكن أن نستشف موضوعات هذه الكتب؛ فكتاب "الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة" يبدو كتاب جدل مع أصحاب الأديان الأخرى، أما "كتاب التمهيد" (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) فإنه كتاب قد جمع بين مقالات فرق الإسلام وأصحاب الديانات الأخرى مع ذكر دلائل اعتقاداتها ومقدمة مهمة في منهج الاستدلال في أول الكتاب، أما "المسائل القسطنطينية" فهو جواباته عن أسئلة النصارى في رحلته إلى القسطنطينية، وقد عرف أيضا بعنوان "المناظرة العجيبة"، في حين أن "كتاب المقدمات في أصول الديانات" الذي لم يصل إلينا، يبدو كتابا في إناسة الأديان

---

[1] اليحصبي، **ترتيب المدارك**، ج7، 52.

[2] المصدر السابق، ج7، ص52-53.

[3] المصدر السابق، ج7، ص69-70.

[4] حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1941)، ج2، ص1821.

حسب تخميننا من عنوان الكتاب، وإن كنا لا نستطيع الجزم بمضمونه، أما "الملل والنحل" الذي نسبه إليه حاجي خليفة فإنه يكون أول من ألف في هذا المجال قبل ابن حزم والشهرستاني، وأنهما سارا على خطا نهجه.

إن حديثنا عن هذه الكتب الأربعة التي تمثل مشروع الباقلاني في درس الظاهرة الدينية يبرز من بينها كتاب "التمهيد" الذي يشكل مركز هذا المشروع في درس الظاهرة الدينية، غير أن ما ينبغي بيانه أن المحققين اختلفوا في تحقيق الكتاب بين موسع لمحتواه وبين مختصر له، ولا سيما ما قام به كل من الخضيري وأبو ريدة من جهة، والأب مكارثي من جهة أخرى.

فقد اعتمد الخضيري وأبو ريدة على المخطوط المحفوظ في المكتبة الأهلية بباريس، مع علمهما بوجود مخطوطين آخرين في تركيا، غير أن ظروفهما لم تسمح لهما إلا بالاعتماد على المخطوط الباريسي، ونشرا الكتاب عام 1947،[1] ولهذا رأى الأب مكارثي أن المخطوط الذي اعتمد عليه الخضيري وأبو ريدة مخطوط ناقص، مما دعاه إلى الاعتماد على المخطوطين التركيين بعد أن حصل عليهما و تأكد من النقص الموجود بالمخطوط الباريسي، فيما يخص الجزء المتعلق بعلم الكلام، وحينما أعاد نشره عام 1957، اكتفى بنشر الجزء المتعلق بعلم الكلام مكتملاً، وأخرج من الكتاب الجزء المتعلق بالإمامة،[2] ويبدو هذا التصرف غريبًا من الأب مكارثي، لأن كل كتب علم الكلام السني تورد الحديث في الإمامة وإن لم تعتبر الإمامة موضوعًا كلاميًّا، غير أنها توردها ردًّا على من يرى أن الامامة أصل من أصول الاعتقاد، ونحن نرى أهمية إعادة نشر الكتاب بتضمينه الأجزاء كلها سواء تلك الواردة في المخطوط الباريسي أو التي في المخطوطين التركيين، ليكتمل بناء الكتاب كما أراده الباقلاني، حسب اعتقادنا.

---

[1] الباقلاني، **التمهيد**، ص27–31 من مقدمة المحققين.

[2] المصدر السابق، ص19–57، من مقدمة تحقيق اليسوعي.

إن كلامنا عن هذه الكتب التي تدور في دراسة الأديان، يدل على أن الباقلاني قد أشبع الموضوع دراسة وبحثًا من زوايا متعددة، وأن تناوله للظاهرة الدينية قد تم من منظورات متعددة، فقد جمع بين النظر في الكتب الدينية، وبين السفارة الدينية التي أتاحت له احتكاكًا مباشرًا مع رؤساء النصرانية في زمانه، وبين المناظرات مع أصحاب الأديان والفرق الإسلامية وغير الإسلامية، وربما قد استند في شطر مما كتب عن الديانات على ما كتبه الأشعري في "مقالات الملحدين"، وإن لم يمكن الجزم بذلك، لفقدان أصل كتاب الأشعري.

وعلى الرغم من تركيزنا في هذا البحث على ما كتبه الباقلاني عن دراسة الديانات، فإن ذلك لا ينفصل عن مشروعه الفكري بعامة، ولا سيما أنه كان يمثل إمامًا لأهل السنة والحديث في درس القرآن والعقائد والفقه والجدل والمناظرة، كما ولي القضاء والسفارة.

وإن الناظر في مجموع كتبه يمكنه تقسيم مشروعه الفكري العلمي إلى مجموعة من المسارات المتكاملة؛ أولها درس القرآن وإعجازه وبلاغته وحجيته وعصمته، وقد ألّف في ذلك الانتصار للقرآن، وسؤالات أهل الرأي عن الكلام في القرآن العزيز، وإعجاز القرآن، وكتبًا أخرى.

أما المسار الثاني فكان في العقائد والجدل والمناظرة سواء مع الفرق الإسلامية أو الديانات الأخرى، وهذا المسار هو أكثر مجالات تأليفه، وقد ألّف فيه كتاب "التمهيد" الذي هو أشهر كتبه في الموضوع، وكتاب "المسائل القسطنطينية"، وكتاب "الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة"، وكتاب "المقدمات في أصول الديانات" في أن المعدوم ليس بشيء، وكتاب "الكفار المتأولين وحكم الدار"، وكتاب "الملل والنحل"، وكتاب "اللمع"، وكتاب "شرح أدب الجدل ودقائق الكلام"، وكتاب "كشف الأسرار في الرد على الباطنية"، وكتبًا أخرى.

أما المسار الثالث فهو مجال الفقه والقضاء؛ وقد كتب فيه "التقريب والإرشاد"، وكتاب "مختصر التقريب والإرشاد"، وكتاب "الأوسط"، وكتاب "البيان عن فرائض الدين وشرائع الإسلام ووصف ما يلزم من جرت عليه الأقلام من معرفة الأحكام"، وكتاب "الأحكام

والعلل"، وكتبًا أخرى.

في حين كان المجال الرابع يتعلق بالسير والمناقب، وقد ألّف فيه كتاب "مناقب الأئمة"، وكتاب "الذب عن أبي الحسن الأشعري"، وغيرهما.

ولعل هذا التنوع في مسارات مشروعه العلمي الفكري، يعطينا صورة عن شخصيته التي كانت ذات اهتمامات متعددة متكاملة؛ فهو من جهة اهتم بالتأليف الفقهي حلاً للمشكلات التي تطرأ من حركية المجتمع المسلم، ومن جهة أخرى كان على وعي ومشاركة في حركة الأفكار والجدالات التي عرفتها الساحة العلمية سواء ما تعلق منها بالجدل بين الفرق الإسلامية، أم تلك التي دارت بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات، غير أن هذا لا ينسينا أن الباقلاني كان شديد العناية بالدرس القرآني بلاغة وإعجازًا ونظمًا، لما يمثله القرآن من ركيزة أساس لبناء التصورات العقدية والقيمية وما يمثلها من مصدر للمفاهيم والمناهج التي يؤتم بها.

رابعًا: نقد الباقلاني لأهل التثنية والمجوس والبراهمة

إن الناظر في كتاب "التمهيد" – كما سبق القول – يجد أن الباقلاني قد بدأه بمقدمتين معرفيتين تمثلان منهجه في درس هذه الأديان والرد عليها؛ تتعلق أولاهما بتعريف العلم وطرق الاستدلال، وتتعلق الثانية بالقدم والحدوث، وصفات القديم، وأن الباري عز وجل متفرد بالقدم وما سواه محدث، حيث إن الباقلاني رد فيه على القائلين بفعل الطباع والأفلاك والقائلين بالتولد، وأبطل كل ذلك، وأن ما من محدَث إلا وهو مفتقِر إلى القديم في فعله وإرادته وقدرته وعلمه، فلا موجود قديم إلا الله تعالى والباقي محدثات.

وبالنظر إلى ثقافة الباقلاني فإنه متكلم بامتياز، استعمل في نقاشه لأصحاب المعتقدات المختلفة خلفيته الكلامية، ولكنه أسس مناقشاته وردوده على أساس معرفي يتفق عليه مع خصومه، وهو الاستدلالات العقلية القائمة على مبادئ العقل الكلية.

1. نقده مسألة قدم النور والظلمة:

أول ما يبدأ به الباقلاني في هذا السياق، هو مسألة الوجود والقدم التي يعدُّها مبدأ لا يحتاج إلى برهان، ولا يعارضه فيها خصومه، ولكنه يواجه من يعتقد في تعدد القدماء، الذين يرون إمكان وجود أكثر من قديم واحد.

وأول القائلين بتعدد القدماء هم أصحاب التثنية القائلين بالنور والظلمة، فقد ناقشهم الباقلاني في دعواهم، مستدلّاً بأدلة عقلية لا يرفضونها، تؤكد استحالة أن يكون هناك أكثر من قديم واحد.

وعند مناقشته لأدلة أصحاب التثنية، فإنه في معرض رده على دعاويهم وحججهم، يرد في السياق نفسه على المعتزلة القائلين بالتولد، كما يرد على القائلين بالطبائع، والأفلاك.

وفي جداله مع أصحاب التثنية، كان أول ما رده هو قولهم بأن "الْعَالم من أصلين أَحدهمَا نور وَالْآخر ظلام"،[1] فيرد على هذا الزعم بأن النور والظلام ليسا قديمين ولا جسمين، ويرى أن رفضه قدمهما لا يعني إنكار وجودهما، ولكن لا يصح أن يكونا قديمين، ويؤكد أنه لا ينكر "أَن يكون من جملَة الْعَالم مَا هُوَ نور وَمِنْه مَا هُوَ ظلام غير أَنَّهُمَا لَا يجوز عندنَا أَن يَكُونَا من أشخاص الْعَالم وأجسامه الْقَائِمَة بأنفسها وَلَا أَن يَكُونَا قديمين وَلَا فاعلين بالطبع وَلَا بِالِاخْتِيَارِ وَلَا أَن تكون الْأَجْسَام من النُّور والظلام فِي شَيْء".[2]

فالباقلاني هنا لا ينكر قدم النور والظلام فقط، وإنما ينكر أنهما أصل الأجسام، وأنهما جسمان قائمان بذاتهما؛ لأنه لو كان النور جسمًا لكانت كل الأجسام نورانية، ولو كان الظلام جسمًا لكانت كل الأجسام ظلامية، وهذا بيّنٌ خطؤه، ولا يقول به أصحاب التثنية أنفسهم، لأنهم لو قالوا به لسلموا بوجود النور أو الظلام وليس بوجود النور والظلام معًا، ولم يبق للقائلين بالنور والظلام إلا أن يقولوا إنهما عرضين قائمين

---

[1] الباقلاني، **التمهيد**، ص78.

[2] السابق نفسه.

بالأجسام، والعرض لا يقوم بذاته، ولذلك لا يكون قديمًا، فلا قديم إلا قديم واحد على الحقيقة.[1]

أما ردُّه على القائلين إن النور والظلمة أصل العالم، فيحتج عليهم الباقلاني بأن "الْعَالم بأسره من طبائع أَربع حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة على مَا قَالَه الْأَطِبَّاء وَأَصْحَاب الطبائع"،[2] وفي ردهم أنهم لا يرفضون أن هذه الطبائع الأربعة تتركب منها أجسام العالم وأن ما من جسم إلا وهو من نور أو ظلام، فإنه يقلب عليهم هذه الحجة بأن قولهم بالطبائع الأربعة في النور والظلام، دليل على أن النور والظلام مركبان، وهو ما ينافي القدم، وعليه بطلت حجتهم في القول بقدم النور والظلمة.[3]

2. في نقد المجوس:

لما انتهى الباقلاني من النقاش النظري العقلي لفكر التثنية والاثنينية والرد على القائلين بالنور والظلام؛ انتقل إلى مناقشة اعتقاد المجوس، مع ملاحظة أن الباقلاني لا يتوجه بالمناقشة إلى المجوسية، وإنما إلى المجوس أنفسهم؛ أي مناقشة أصحاب الاعتقاد، مما يوحي بأنه كان يناقش آراء أصحاب هذه الاعتقادات.

ومما يعضد ذلك أنه في ردوده ومناقشاته لا يذكر لنا مصادره عن هذه الاعتقادات، وإنما يبدو من سياق كلامه أن كل المناقشات كانت في صيغة مناظرات مع أصحاب الاعتقادات، وأن هذه الآراء التي يرد عليها كان يتلقاها ويسمعها في مجالس المناظرة، فلا يذكر مطلقًا نصوصًا دينية منسوبة إلى كتاب بعينه، ولا يذكر المجوسية بوصفها دينًا، وإنما يتحدث عن المجوس، صحيح أن الذين ترجموا له قد ذكروا

[1] المصدر السابق، ص78–80.

[2] المصدر السابق، ص81.

[3] المصدر السابق، ص81–82.

أنه كانت للباقلاني مناظرات مع النصارى في سفارته التي قام بها إلى بيزنطة،[1] ولكنهم لم يذكروا أنه حدثت له مناظرة مع المجوس أو أصحاب الاثنينية أو الديصانية أو التثنوية، حسب التسميات الواردة في كتابه.[2]

وفي مناقشته المجوس ورده عليهم أورد الباقلاني نصًّا يُفهم منه أن المجوس يقولون إن أصل العالم إلهين اثنين؛ إله للخير وآخر للشر، وأن إله الشر هو الشيطان، وأن أقوالهم في أصل الشيطان تتوزع على ثلاثة أقوال؛ أنه حدث بفعل الشك، أو الفكر، أو العقوبة، يقول الباقلاني: "باب في الرد على المجوس الْقَائِلين بِأَن حُدُوث الشَّيْطَان من شكة شكها شخص من أشخاص النُّور فِي صلَاته والقائلين بِأَنَّهُ حدث من فكر الله تَعَالَى والقائلين بِأَنَّهُ حدث من عُقُوبَة عاقب الله بهَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى".[3]

وقد رد الباقلاني على "الشك والفكرة" بأن وصف الباري تعالى بذلك يقدح في كمال علمه، ويمكن أن ينسب له الجهل؛ لأن القول بالفكرة والشك يدل على أنه كان جاهلا ثم فكر ثم حدث فيه العلم بالأمر، وهذا يستحيل في حق الله تعالى، وكذلك لترابط صفات العلم والحياة والقدرة والقدم، فإن لإبطال أحدها إبطال للأخرى، وقد احتج الباقلاني لهذه الصفات وللترابط بينها في مقدمة التمهيد باستفاضة.[4]

أما "العقوبة" فقد ردها الباقلاني، لأن العقوبة عرض، ويستحيل حدوث الشيطان وسائر الأشخاص من الأعراض، يقول: "فَأَما حُدُوث الْفِعْل عَن عُقُوبَة فَإِنَّهُ أَيْضا بَاطِل لِأَن الْعقُوبَة الَّتِي ذكرْتُمْ لَو كَانَت ثَابِتَة لكَانَتْ فعلاً وعرضًا من الْأَعْرَاض ومحال وُقُوع شخص الشَّيْطَان أَو غَيره من الْعرض على سَبِيل الِابْتِدَاء للْفِعْل والتوليد كَمَا يَسْتَحِيل

---

[1] أبو بكر الباقلاني، **المناظرة العجيبة**، جمع وتنسيق: محمد بن عبد العزيز الخضيري، (الرياض: دار الوطن، ط1، 1420هـ/2000م)، ص6.

[2] الباقلاني، **التمهيد**، ص68، 73.

[3] المصدر السابق، ص87.

[4] المصدر السابق، ص46-51.

حُدُوث سَائِر الْأَشْخَاص من الْأَعْرَاض على هَذِه السَّبِيل".[1]

أما مسألة "الشك والفكرة والعقوبة" فيردها الباقلاني من خلال التساؤل: هل هي قديمة أم محدثة؟ فإن سلموا بقدمها، سيصير قولهم على التسليم بقدم الجهل، وهو ما لا يقولون به، ويبني على هذه المقدمة أنه إذا كانت هذه الأمور الثلاثة قديمة، فما يمنع أن يكون الشيطان الصادر عنها قديمًا؟ وهو ما يجعل قولهم في اضطراب، لعدم قولهم بقدمها، لأنها تؤدي إلى القول بإبطال الصانع، وهو ما لا يقولون به.[2]

ثم يناقش مسألة صدور "الخير والشر" من إلهين اثنين، وأن ذلك يوقع في اضطراب، وهنا يحتج الباقلاني بقول المجوس إن الشيطان ثمرة "للشك أو الفكرة"، فيسألهم: هل الشك والفكرة خير أم شر؟ فإن قالوا إنهما خير، فإنه يسألهم: كيف يصدر الشيطان (الشر) عن الخير بوصفهم لا يقولون بصدور الشر عن الخير؟ وإن قالوا إن الشك والفكرة شر، فقد سلموا أن الله يخلق الخير والشر معًا، فلا مكان للقول بإلهين اثنين إذن[3].

وفي مسألة "العقوبة" يربط الخير والشر بالحكمة، وأن قولهم إن الله خير محض يخلق خيرًا محضًا، وأن الشيطان شر محض يخلق شرًّا محضًا؛ يوقعهم في اضطراب أشرنا إليه سابقًا، ويؤدي إلى التسليم بأن "يخلق الله سَائِر الشرور وَيكون بذلك حكيمًا"،[4] كما تجلت حكمته في خلق الخير.

ثم يناقش الباقلاني المجوس في مسألة قدم الشيطان، ولا سيما أنهم يسلمون بأنه محدث من شك أو فكرة أو عقوبة، فإن قالوا إنه قديم فقد ناقضوا مبدأهم في صدوره عن "الشك والفكرة والعقوبة"، وإن قالوا بحدوثه سئلوا هل صدر من محدث مثله أم من قديم؟ فإن قالوا

---

[1] المصدر السابق، ص89.

[2] السابق نفسه.

[3] المصدر السابق، ص90.

[4] المصدر السابق، ص91.

من قديم قيل لهم: "فَمَا أنكرتم من وُقُوع الْحَوَادِث لَا من مُحدث"،[1] وإذا قالوا إنه صدر عن محدث سئلوا من أحدثه، فإن قالوا الله تعالى ولا يستطيعون الدخول في احتمال غير ذلك، قيل لهم: "فَمَا أنكرتم أَن يحدث الْبَارِي سُبْحَانَهُ سَائِر الشرور وَيكون بذلك حكيمًا غير سَفِيه"،[2] وليس لهم ردٌّ لهذا الاعتراض، وأثبت أن صدور الشر عن الله تعالى كان عن حكمة من الله عز وجل.

ثم من بعد ذلك يبين لهم الأغاليط التي يمكن أن تنشأ من مقولتهم في النور والظلام، وصدور الخير عن النور وصدور الشر عن الظلام، بالنظر في خلق الإنسان الذي يتحول من المجوسية إلى اليهودية، أو ذلك الذي يخلقه الله ويفتري على الله ويشتمه ويعصيه، أو ذلك الذي يكذب في شأن من خلقه.[3]

3. في نقد البراهمة:

ينتقل الباقلاني في رده على البراهمة إلى التركيز في نقاشه على مسألة نفي النبوات، وقبل الدخول في تحليل للموضوعات التي دار فيها نقاش الباقلاني لهمك نرى أنه لم يتناول الهندوسية أو البراهمية، بقدر ما كان يناقش البراهمة، مما يوحي بأن نقاشه كان عيانًا ومناظرة لأشخاص أثاروا هذه الإشكالات في وجه الباقلاني، لا اطلاعًا منه على نصوص الهندوسية التي فيها مثل هذه الموضوعات.

وإذا أخذنا بالحسبان أن الباقلاني كان بصريًّا، وأن البصرة كانت ميناء تجاريًّا كبيرًا آنذاك، وكان يعمل بها الهنود في الصيرفة وغيرها – كما يذكر الجاحظ[4] – فلا شك في أن آراء البراهمة التي يناقشها الباقلاني في التمهيد، هي مما أثاره التواصل مع هؤلاء الهنود؛ إما أثاروها أمامه، وإما أنها استشكالات أثارها مسلمون التقوا بهؤلاء الهنود.

---

[1] السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

[3] السابق نفسه.

[4] الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1965)، ج3، ص434.

والملحوظ أيضًا أن الباقلاني – في نقاشه البراهمة – يسلك مسلك النقاش المنطقي الفلسفي التجريدي، ولا ينشغل بدراسة واقعية عملية لنصوص الهندوسية أو ممارسات الهندوس لمعتقداتهم كما حدث في دراسة البيروني (362-440هـ) أديان الهند في كتابه "تحقيق ما للهند من مقولة مرذولة في العقل أو مقبولة"،[1] وقد ذكر البيروني أن في نقل أقوال أصحاب الديانات يقع غلط كبير، بسبب عدم معرفة حقيقة حالهم، والاكتفاء بنقل المقالات من دون تمحيص، فقد تكون منقولة عن عوامهم لا عن علماء دينهم، وهذا في رأي البيروني لا يستقيم في معرفة الآراء والديانات،[2] وذكر من كتب في مثل هذا المجال، وخص منهم الإيرانشهري الذي أجاد في النقل عن اليهودية والنصرانية والمانوية، ولكنه لما "بلغ فرقة الهند والشمنية صاف سهمه عن الهدف وطاش في آخره إلى كتاب زَرقانَ ونقل ما فيه إلى كتابه، وما لم ينقل منه فكأنه مسموع من عوام هاتين الطائفتين".[3]

إن مناقشات الباقلاني للهندوسية (البراهمة) مناقشات عامة مجردة لا ترجع إلى كتاب بعينه، ولا تذكر أشخاصًا معينين، مما يوحي بأن هذه الأفكار التي يناقشها كانت مما ينقل في الوسط الذي عايشه الباقلاني، ويكاد ينطبق عليها ما ذكره البيروني في النص السابق، أو يمكن النظر إلى موقف الباقلاني في مناقشاته النظرية المجردة للبراهمة أنه كان نقاشًا منه للأفكار السائدة في بيئته وتنسب إلى البراهمة، بصرف النظر عن أنها راجعة إلى نصوص عندهم أو مما يتداولها الناس وتنسب إلى البراهمة، وهو بمنزلة نقاش فكري في هذا الموضوع أكثر منه نقاشًا دقيقًا يصل إلى درجة التحقيق التي أرادها البيروني.

خامسًا: في نقد القائلين بالطبائع والتولد

قبل تناول نقد الباقلاني للقائلين بالطبائع والتولد ننبه إلى ما ذكرناه في مقدمة هذا البحث، وهو أن الباقلاني أدرج في نقده للأديان غير الكتابية الآراء الفكرية التي كانت منتشرة في

---

[1] البيروني، **في تحقيق ما للهند من مقولة مرذولة في العقل أو مقبولة**، (حيدر أباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1377هـ/ 1958م).

[2] المصدر السابق، ص4.

[3] المصدر السابق، ص5.

عصره وتمثل نوعا من الاعتقادات وإن لم تكن أديانًا، كالطبائعيين والقائلين بالتولد والمنجمين؛ إذ اتخذها أصحابها مقالات تفسر الوجود والخلق والحقيقة.

يبدأ الباقلاني نقاشه أصحاب الطبائع، وبصورة ضمنية للقائلين بالتولد من المعتزلة، قائلا: "فإن قال قائل لِمَ أنكرتم أن يكون صانع العالم طبيعة من الطبائع وجب حدوث العالم عن وجودها؟"،[1] ويرد الباقلاني قائلاً: "قيل له: أنكرنا ذلك لأن هذه الطبيعة لا تخلو أن تكون معنى موجودًا أو معدومًا ليس بشيء، فإن كانت معدومة ليست بشيء، لم يجز أن تفعل شيئًا، أو أن يكون عنها شيء، أو ينسب إليها شيء؛ لأنه لو جاز ذلك، جاز وجود الحوادث من كل معدوم وعن كل معدوم؛ لأن ما يقع عليه هذا الاسم فليس بذات ولا يختص ببعض الأحكام والصفات، فلو كان منه ما يُحدِثُ الأفعال أو تجب عنه، لصحّ ذلك من كل معدوم؛ وذلك باطل باتفاق".[2]

فالباقلاني في النص المذكور المتعلق بمسألة هل الطبيعة معنى موجود أم معدوم؟ ويبدو أنه لم يجد عناءً في دحض القول إن الطبيعة معنى معدوم وليس بشيء؛ لذا ينتقل إلى الاحتمال الثاني الذي يقول به الطبائعيون إن الطبيعة معنى موجود، وفي هذا الاحتمال الثاني يفصل الباقلاني في أوجه هذا الاحتمال والاعتراضات التي يمكن أن تثار في حقه.

الاعتراض الأول: في الحدوث والقدم

يقول الباقلاني: "فإن كانت الطبيعة التي نسبَ إليها السائل حدوث العالم وعلّقه بها معنى موجودًا، لم تخل تلك الطبيعة الموجبة عندهم لحدوث العالم من أن تكون قديمة أو محدثة"،[3] فعلى أساس احتمال القدم، يقول الباقلاني: "فإن كانت قديمة، وجب أن تكون الحوادث الكائنة عنها قديمة؛ لأن الطبيعة لم تزل موجودة، ولا مانع من وجود الحوادث الموجبَة عنها،

---

[1] الباقلاني، **التمهيد**، ص52.

[2] السابق نفسه

[3] السابق نفسه.

فيجب وجودها مع الطبيعة في القدم".[1]

ويأتي الباقلاني بمثال على قوله في وجوب قدم الحوادث مع قدم الطبيعة الموجبة لها، بقوله: "كما يجب اعتماد الحجر مع وجود طبعه، وإحراق النار، وانحلال الطبع، والإسكار، مع وجود طبع النار، والسقمونيا، والشراب، إذا لم يمنع من ذلك مانع"،[2] ويستطرد قائلاً: "فكذلك يجب وجود العالم في القدم، وإن كان محدثًا مع وجود الطبع الكائن عنه عندهم، إذا لم يمنع من ذلك مانع"،[3] ويخلص من كل ذلك قائلاً: "وفي إطباقنا وإياهم على استحالة قدم الحوادث دليلٌ على أنها لا يجوز أن تكون حادثة عن طبيعة قديمة"،[4] فالطبيعة إذن ليست قديمة.

الاعتراض الثاني: نفي تلازم قدم القدرة وقدم الأفعال

إن فحوى الاعتراض الأول أن الحوادث يستحيل أن تصدر عن طبع قديم؛ لأن الطبع لو كان قديمًا لأصدر حوادث قديمة، والحوادث المشاهدة – التي ذكرها في المثال – ليست قديمة، ثم انتقل النقاش بين الباقلاني والطبائعيين من قدم الطبع إلى قدم القدرة، وينقل الباقلاني قولهم واعتراضه عليهم: "فإن قالوا: هذا يلزمكم في قولكم إن صانع العالم لم يزل قادرًا على إيجاده؛ لأن قدرته على الإيجاد قديمة، قلنا: لا يجب ذلك من وجهين".[5]

وأول الوجهين اللذين يعترض بهما الباقلاني على الطبائعيين في شأن القدرة أن القدرة القديمة لا تستلزم أفعالاً قديمة، وإنما الأفعال حادثة في زمان كانت قبله معدومة؛ أي إنها ممكنة الوجود، ولذلك فهي حادثة، يقول الباقلاني: "أحدهما أننا نحن لا نزعم أن القديم سبحانه قادرٌ بقدرة في الأزل على أن تكون الأفعال مع القدرة؛ وإنما نقول إنه قادر على أن يستأنف الأفعال وعلى أن يحدثها في زمان قد كانت فيه قبله معدومة،

---

[1] السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

[3] السابق نفسه.

[4] السابق نفسه.

[5] المصدر السابق، ص53.

ومحال أن تكون قدرة على ما لم يكن معدومًا قبل وجوده؛ فلم يجب قدم الأفعال لقدم القدرة عليها"،[1] فالأفعال ليست مع القدرة في قدمها، وإنما هي مستأنفة بعد أن لم تكن موجودة.

وأما ثاني الوجهين من الاعتراضات، فإنه يتوجه إلى القائلين بالتولد، وذلك أن القائلين بوجوب الحوادث عن الطبع يقتضي ألا تتأخر الحوادث عما يوجبه الطبع، وأرادوا أن يسووا بين ذلك وبين القدرة ووجوب الفعل عنها، فاعترض الباقلاني بأنه قد تكون القدرة ولا يكون الفعل؛ بمعنى أنه ينفي المساوقة بين القدرة والفعل، لأن القدرة ليست علة للفعل، كما يزعم الطبائعيون في اعتراضهم، ولذلك هناك فرق بين القدرة وبين الطبع في وجوب تلازمهما مع الفعل، يقول الباقلاني: "والأمر الآخر أننا نحن لا نزعم أن قدرة القديم سبحانه علةٌ للأفعال، ولا موجبة لها، حسب ما تقولونه أنتم في إيجاب الطبع لحدث ما يحدث عنه، وكونِه علة له، ووجوب كونه عنه، ولا نحيل أن توجد قدرة القديم في الأزل، وهو غير فاعل بها، وإن كانت على صفة يصح أن يفعل بها، وكان هو، تعالى، على صفة من يصح أن يفعل بها، وكان المعدوم المقدور مما يصح أن يخرج إلى الوجود، ولا مانع يمنع من خروجه؛ لأن قدرته ليست بعلة ولا سببٍ لمقدوره ولا موجبةٍ له؛ وأنتم تزعمون أن الطبع الكائن عنه العالم، وكلَّ طبع كان منه أمرٌ من الأمور، موجِبٌ لما يحدث عنه ومقتضٍ له، إذا لم يمنع من ذلك مانع؛ فبان الفرق بين قولنا وقولكم".[2]

ويستمر الباقلاني في بيان الفرق بين مقالة الطبائعيين ومقالته قائلاً: "فإن قالوا إن هذا الطبع القديم هو شيء حي عالم قادر ليس بموجبٍ للفعل ولا علةٍ له، بل يفعل بالقدرة والاختيار؛ أقروا بالحق وصانع العالم الذي نثبته، وإن خالفونا بتسميته طبعًا، وكان هذا عندنا محظورًا بالشرع لا بالعقل"،[3] فإقرارهم بقدم الطبع واتصافه بأنه حي عالم قادر يفعل

[1] السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

[3] السابق نفسه.

بالقدرة والاختيار، يجعل مقالتهم مقالة إسلامية من جهة العقل، وإن كان لفظها ليس موافقًا الشرع.

وينتقل الباقلاني في الحديث عن الطبع أنه محدث، أن مما يستوجب حدوثه عن محدث آخر، وهكذا إلى ما لا نهاية، وهذا يدخلنا في مشكلة تسلسل المحدثات، مما يجعل حدوث العالم مستحيلاً، يقول الباقلاني: "وإن كان الطبع المحدِث للعالم محدَثًا، فلا يخلو أن يكون حادثا عن طبع أو لا عن طبع؛ فإن كان حادثًا عن طبع أوجبه، وجب أيضًا أن تكون تلك الطبيعة كائنة حادثة عن طبيعة أخرى أوجبتها، وكذلك القول في طبع الطبع أبدًا إلى غير غاية؛ وهذا يحيل وجود العالم؛ لأنه متعلق بوجود ما لا غاية له؛ وقد ثبت استحالة خروج ما لا غاية له إلى الوجود".[1]

ثم يدخل الباقلاني في الاحتمالات المختلفة من حدوث العالم عن طبع حادث، واستحالة ذلك الأمر؛ لأنه يؤدي إلى استحالة حدوث العالم، ممن كان ذلك شأنه، ويستنتج احتمالاً طريفًا يقتضي ترك الطبائعيين للقول بالطبع، وذلك إذا قالوا إن محدث الطبيعة أحدثه لا عن طبع، يقول الباقلاني: "وإن كان محدث الطبيعة أحدثها بغير طبع، جاز حدوث العالم أيضًا من محدِث ليس بذي طبع؛ وبطل إثبات الطبع".[2]

الاعتراض الثالث: في استحالة قدم الطبائع الأربع

يرد الباقلاني على من يقول بأن العالم مركب من طبائع أربعة؛ الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، بأن ذلك باطل من وجوه عدة؛ أولها أن هذه "الطبائع أعراض محدثة متضادة على الأجسام"، وثانيها أن هذه الطبائع جارية مجرى الحركة والسكون والسواد والبياض وسائر الأعراض المتضادة"، مما يجعلها محدثة، واستحالة أنها قديمة، وثالثها أن هذه الطبائع "لا يجوز أن تكون جزئيات منفصلات عن كليات قديمة"، مما يوجب القول إن "هذه

[1] المصدر السابق، ص54.

[2] السابق نفسه.

الطبائع حادثة من غير طبائع. فكذلك جائز حدث سائر العالم عن غير طبيعة".[1]

فهذه الطبائع الأربعة يستحيل أن تكون قديمة صادرًا عنها العالم؛ لأنها متضادة مركبة، وكذلك هي أعراض مثل سائر الأعرض ليست قائمة بذاتها، وكذلك الدعوى بأن كل واحدة من هذه الأعراض الأربعة هي كلية قديمة أزلية، دعوى باطلة لأن ما هو مشاهد أنها جزئيات محدثة، فلا يمكن أن يكون ما هو جزئي محدث بعضًا من كلية قديمة.

ويعود الباقلاني إلى ما ذكره في مقدمة "التمهيد" عند ذكر صفات القديم والمحدَث، بأن هذه الطبائع أعراض محدثة، لا تفعل بذاتها؛ لأنها لا تتصف بصفات الحياة والعلم والقدرة والقصد والحكمة، يقول الباقلاني: "وعلى أنَّا قد بيّنا أن هذه الأجناس أعراض، وبيّنا أن الأعراض لا يجوز أن تفعل شيئًا؛ لأن الفاعل لا يكون إلا حيًّا عالمًا قادرًا قاصدًا، إذا كان فعله محكمًا؛ فلم يجز أن تكون هذه الطبائع فاعلة للعالم".[2]

بعد أن نفى عن هذه الطبائع الأربعة أن تكون فاعلة، نفى عنها كذلك أن تكون قديمة أزلية، ويحلل الباقلاني حجتهم في حدوث العالم عن امتزاج واختلاط هذه الطبائع الأربعة التي تدلنا على وجود العالم عن اجتماع هذه الطبائع واختلاطها من دون وجود ذواتها في ذلك الاختلاط أو الاجتماع؛ أي إن الحجة الآن قائمة على العالم واختلاط هذه الطبائع الأربعة وذواتها، يقول الباقلاني: "وإن قالوا: العالم محدث التركيب والتصوير عن اجتماع هذه الطبائع واختلاطها من دون وجود ذواتها؛ قيل لهم: فخبّرونا عن اختلاط هذه الطبائع وامتزاجها: أهو هي أم معنًى سواها؟"،[3] ويستخدم الباقلاني الاعتراضات السابقة نفسها في نقض حدوث العالم عن اختلاط الطبائع الأربعة؛ وسواء أقر أصحابها أنها هي غير ذواتها أم هي نفس ذواتها.

فإن قالوا إنها نفس ذواتها، فهي قديمة الأعيان، ويترتب على ذلك قدم تركيب العالم،

---

[1] السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

[3] المصدر السابق، ص55.

وهذا ما لا يقولون به، و"إن قالوا: معنى سواها، قيل: أقديم هو أم محدث؟"،[1] فإن "قالوا: قديم، قيل لهم فيجب قدم التصوير والتركيب لقدم الاختلاط الموجب لذلك، وإن قالوا محدث، قيل لهم: أفمن طبع حديث أم من غير طبع؟ فإن قالوا: من طبع غير الطبائع الأربعة، أقروا بطبع خامس، وتركوا قولهم؛ وإن قالوا: بغير طبع، قيل لهم: فما أنكرتم من جواز حدوث تركيب العالم وسائر الأشكال بغير طبع؟ فلا يجدون من ذلك مخرجًا"؛[2] أي إنهم سيقرون بأن الله هو الذي أحدث العالم والطبائع التي فيه من عدم.

ويستمر الباقلاني في نقض فعل الطبائع الأربع، وهذه المرة يسألهم عن سبب اجتماعها واختلاطها، ولا سيما أنها متنافرة متباينة، وحيز كل واحد منها في القدم غير حيز صاحبه، وهي محتاجة إلى طبع خامس يجمعها، أو أنها اجتمعت فجأة كيفما اتفق،[3] والاحتمال الأول يفضي إلى طبع خامس، يلغي الحاجة إلى القول بأنها فاعلة للاختلاط بأنفسها، والاحتمال الثاني لا يقول به عاقل، والاحتمالان يوقعهما في مشكل لا مفر منه.

ينطلق الباقلاني في نقد الطبائعيين من المقدمات المعرفية المتعلقة بالعلم وبالحدوث والقدم والأجسام والأعراض، وهي مقدمات يتفق على صحتها العقلاء، لأنها ترتفع عن الوقوع في التناقض ومخالفة العلم الاضطراري، فيبدأ بنقاش مسألة الطبائع الأربع وهل هي أجسام أم أعراض؟ فإن قالوا إنها أعراض فإن الأعراض لا تفعل، وإنما الفاعل هو الجسم، والجسم الموات لا يفعل، لأنه يحتاج إلى حياة وعلم وإرادة ليفعل؛ لذلك فهو يثبت مما نشاهده أن الإسكار والري والشبع والإحراق والنمو، كل هذه لو كانت تحدث بتكرار علتها لاستمرت في الحدوث بوجود علتها، وتكرارها يعني ازديادًا في وجودها، ولكننا نرى في المشاهد أن نمو الزرع مثلاً يحتاج إلى السقي، ولكن لو استمر سقي الزرع أبدًا، فإنه يعود عليه بالتلف، وبهذا فإن القول إن السقي يوجب نمو الزرع، مردود بالمشاهدة، وكذلك

---

[1] السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

[3] المصدر السابق، ص56.

الحال في الإحراق والري والشبع وغيرها، وبهذا يرد الباقلاني على القول إن الطبائع موجبة لهذه الأفعال، ولما كانت الطبائع داحضة للقول بتولد الفعل، فإن الأمر بعكسه، وهو أن القول بالتولد يؤدي إلى دحض القول بالطبائع، ومنه لا يستقيم القول بالطبائع ولا القول بالتولد.[1]

وأما القول بالسببية فيجب أن تكون مرتبطة بمن يتصف بالحياة والعلم والإرادة في أعلى صورها، يقول الباقلاني: "وعلى أنه لو جاز وقوع هذه الأفعال من الشبع والريّ والإسكار والصحة والإسقام من الأعراض، لجاز وقوعها من الموات؛ ولو جاز ذلك، لجاز أن نفعل نحن جميع ذلك؛ لأننا قادرون عالمون مريدون؛ فوقوع هذه الأفعال من الحي العالم القادر أقربُ في عقل كل عاقل من وقوعها من الأعراض والموات".[2]

سادسًا: في نقد المنجمين

بعد مناقشة الباقلاني القائلين بالطبائع والتولد، يتجه إلى نقض مقالات المنجمين، مستعملاً في ذلك مقالات الطبائعيين والقائلين بالتولد، لما فيها من حق ناقص، قصّر عنه المنجمون، ويبدأ نقاشه لمنجمين الذين يقولون إن الأفلاك فاعلة، بالتذكير بقاعدة سبق أن ذكرها من قبل، وهي أن هذه الأفلاك تتصف بالحركة والحد والنهاية والتأليف، وهذه من صفات المحدثات، فلا يصح أن تكون قديمة، هذا من جهة، وهذه الأفلاك – من مثل الشمس والقمر والمشتري وزحل وغيرها – حينما تنتقل في حركتها، فإنها تمر من برج إلى برج؛ فهي أحيانًا تكون في برج الحمل، ثم تنتقل إلى برج الثور، ثم إلى غيرهما من البروج،[3] وهكذا، فهي لا يمكن أن تكون قديمة بسبب هذا الانتقال من برج إلى آخر، وأن في ذلك إثبات لجسميتها، ومن ثَمَّ فهي لا تفعل في عالمنا، لأنها محدثة، وبذلك يقرر مبدأ "ما لم يسبق الحوادث فواجب كونه

[1] المصدر السابق، ص56–58.

[2] المصدر السابق، ص65.

[3] المصدر السابق، ص61.

محدثًا"،[1] فهذه الكواكب مركبة ومتحركة، وما كان كذلك يستحيل عليه القدم.

وبناء على ذلك، ليست هذه الأفلاك – بما أنها محدثة – فاعلة بنفسها، وإنما بغيرها، لذا لا يصح أن يكون لها تأثير على حياتنا الأرضية، يقول الباقلاني: "وقد قام الدليل على أن الجسم المحدَثَ لا يصح أن يفعل في غيره، وأنه لا توجد أفعاله إلا في نفسه؛ فلم يجز أن تكون هذه الآثار الأرضية من فعل الأفلاك؛ إذ ليست هذه الأفعال موجودة بذواتها".[2]

ثم ينتقل الباقلاني إلى استخدام دليل التمانع في إبطال حجج المنجمين في قولهم إن الأفلاك فاعلة ومؤثرة في عالمنا الأرضي، ويبدأ نقاشه في إبطال أنها حادثة عن طبع قديم، ويوجب أنها حادثة عن فاعل قادر عالم مريد، فإن كان ذلك كذلك، فإن أرادت الشمس مثلاً أن تفعل في عالمنا الأرضي بدخولها في برج الحمل، ولم يرد القمر حدوث ذلك، فيقع التمانع بين قصد الشمس وقصد القمر، ويقول الباقلاني في ذلك: "على هذا وبعضها غير قادر عليه؛ ويساق معهم دليل التمانع بعينه، فإنه مفسد لقولهم وموجب لحدوث سائر هذه الأفلاك؛ وفيه ترك تدينهم بقدمها".[3]

وقد أحسن الباقلاني في الإتيان بدليل التمانع، حتى ينفي قطعًا قدم هذه الأفلاك السبعة، لأن في قدمها إثبات لإرادات وقصود سبع لا يمكن أن تفعل شيئًا في عالمنا الأرضي إلا إذا افترضنا أن بعضها أقدر من بعض على القيام بذلك الفعل، ولا سبيل لهم لحل إشكال دليل التمانع.

ويذهب الباقلاني إلى تفنيد دعواهم في أن حركة الكواكب تعلمنا بحياتها وقدرتها، وأن ذلك العلم علم ضروري، فيرد الباقلاني هذا القول، وينفي العلم الضروري الذي يدعونه، بل يصنفه على أنه سعي من المنجمين إلى تحويل العادة المستقرة إلى علم ضروري، وهذا لا يستقيم، ويعطي الباقلاني أمثلة عن فعل الإنسان، فالإنسان يتحرك ويأكل ويمشي،

---

[1] المصدر السابق، ص62.

[2] السابق نفسه.

[3] المصدر السابق، ص63.

وهذا يدل على حياته واختياره ووقوع الفعل منه إرادة وقصدًا، لكن هناك ما لا يمكن القول إنه فعل للإنسان قصدًا وإرادة كالحمى والفالج وغيرها، مما يجعله يتحرك ليس بقصده واختياره، فتقع منه حركات لا عن قصد واختيار.[1]

وفي نقده قولهم إن هذه الأفلاك حية لعظم جرمها وكبر حجمها وضيائها، فإنه يرى أن ذلك جهل ومن وساوس النفس؛ لأن هناك من الموجودات الضئيلة الحجم وهي حية أيضًا، يقول الباقلاني: "فأما استدلال من استدل منهم على حياة الفلك الأعظم وهذه الأفلاك التي دونه لعظم أجرامها وضيائها وإشراقها وعلوّ شأنها، فإنه من وساوس النفوس؛ وذلك أن عظم الجسم وعلوّ مكانه وشدة إشراقه وضيائه لا يدل على كونه حيًّا؛ وكذلك ظلمة الجسم، ولطافته وصغر شأنه، لا يدل على المنع من كونه حيًّا؛ لأنه قد يكون المضيء العظيم غير حيّ، والخسيس المظلم اللطيف من الأجسام حيًا درَّاكًا، كالذرِّ والبقّ وما جرى مجرى ذلك؛ فلا تعَلُّقَ في هذا"،[2] فمشاهدات الباقلاني أكثر علمية من تخرصات المنجمين الذين خلطوا بين حجم هذه الأفلاك وبين الحياة التي يتصف بها كبير الحجم وصغيره، كما مثّل الباقلاني لذلك ببعض الحشرات وهي كائنات حية.

والملحوظ أن الباقلاني قد يستعمل حجج الطبائعيين في الرد على أصحاب التولد، أو العكس، أو يستعمل حجج الفريقين في الرد على المنجمين؛ لذا كان في نفيه لفعل الأفلاك السبعة في عالمنا الأرضي، يستعمل ما ذهب إليه أصحاب التولد في اشتراطهم مماسة الأفلاك للأجسام حتى تحدث الأثر أو مماسة ما يماس الأجسام، وبما أن الأفلاك السبعة لا تماس عالمنا الأرضي ولا ما يماسه، فإن هذا ينفي فعل الأفلاك فيه، وهذا بدوره إبطال لحجج أصحاب التولد القائلين بوجوب الأثر.[3]

ويجمل الباقلاني ردوده في نفي تأثير الأفلاك في عالمنا الأرضي بقوله: "وفي إجماعهم

---

[1] المصدر السابق، ص64.

[2] السابق نفسه.

[3] المصدر السابق، ص65.

على بطلان ذلك دليل على أن هذه التأثيرات لا يجوز أن تكون واجبة عن ذوات هذه الأفلاك، ولا عن ذوات أكوانها في البروج، ولا كائنة عنها على سبيل الطبع، ولا على وجه القدرة والاختيار (التولد)، فلا معنى إذن لنسبة هذه الآثار إلى الأفلاك".[1]

ومما يلزم ملاحظته أن الباقلاني لم يستعمل الأدلة الشرعية مطلقًا مع غير المسلمين، إلا عندما جاء إلى مناقشة بعض من آمن بالإسلام ورأى تأثير الأفلاك، حيث استعمل الدليل الشرعي إضافة إلى الدليل العقلي،[2] يقول الباقلاني: "فأما من أقرّ منهم بالإسلام، وأذعن لحدوثها، وأنها متعلقة بمحدِثٍ أحدثها، وزعم أن الله تعالى جعلها دلالة على ما يحدث في العالم في أوقاته، فإنه أيضًا خبطٌ وتخليطٌ... وقد أخبر الله تعالى عن كذب مُدَّعي علم ذلك، وأنه تعالى المستبد بعلم ما كان ويكون... وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (لقمان: 34)".[3]

خاتمة

ما يمكن أن نختم به هذا البحث أنه توصل إلى مجموعة نتائج هي:

1. أن الباقلاني في كتابه "التمهيد" أبدع طريقة جديدة في تصنيف المقالات لم يسبقه إليها من تناول الاعتقادات من علماء المسلمين؛ سواء الذين تناولوا اعتقادات فرق المسلمين أم الذين تناولوا مقالات المسلمين وغيرهم، وذلك أنه وضع قاعدة معرفية على أساسها ناقش الاعتقادات المختلفة، وتقوم هذه القاعدة المعرفية على مبدأين؛ يتناول الأول موضوع العلم وأنواعه وطرق الاستدلال، ويتناول الثاني موضوع قسمة الوجود إلى وجود قديم وآخر محدث، مع ملاحظة أن المبدأين انطلق فيهما الباقلاني من مقدمات عقلية

[1] السابق نفسه.

[2] المصدر السابق، ص67.

[3] المصدر السابق، ص67-68.

يتفق عليها مع المخالفين له، وكذلك الرجوع إلى معهود العرب من الكلام، وهذا يدل من جهة على أن بدائه العقول كانت أمرًا معمولاً به في زمن الباقلاني، على الرغم من أنه لم يرجع في ذلك إلى المنطق الأرسطي الذي شاع استعماله بين المتكلمين والمتفلسفة المسلمين فيما بعد، بل اعتمد منطق اللغة العربية؛ لذا كان كل النقاش الذي أداره الباقلاني مع المخالفين، تحضر فيه قواعد الاستدلال العقلي مؤسسة على ميزان اللغة العربية ومنطقها.

2. أن الأديان غير الكتابية التي تناولها الباقلاني في التمهيد تكاد تدور في دينين اثنين فقط؛ هما المجوسية وما يدور في فلكها والبراهمة، إضافة إلى الآراء الفكرية التي كانت منتشرة في عصره وتمثل نوعًا من الاعتقادات وإن لم تكن أديانًا، كالطبائعيين والقائلين بالتولد والمنجمين؛ إذ اتخذها أصحابها مقالات تفسر الوجود والخلق والحقيقة؛ لذا تناولها الباقلاني ضمن ما قام بمناقشته من أديان غير كتابية.
3. أن الباقلاني في مناقشته هذه الاعتقادات أو الأديان لم يذكر مصادرها ولم يرجع إلى نصوص محددة، بقدر ما كان يناقش آراء كانت منتشرة في زمانه، تنسب إلى هذه الأديان والاعتقادات.
4. من خلال سياقات الكلام الوارد في "التمهيد" – التي تدل على أن الباقلاني كان في صدد المناظرة مكتوبة كانت أو حضورية – تعزز وجهة نظرنا في أن الباقلاني لم يكن يرد على النصوص المكتوبة أو النظم الاعتقادية، وإنما كان يرد على ما وصل إليه من آراء واعتقادات تنسب إلى أصحابها أو نقلها إليه الجو الفكري والديني الذي كان سائدًا في البصرة أو في مجلس عضد الدولة، وعلى الرغم مما أشار له البيروني، أن هذا قد يمثل مزلقًا يخرج دراس الأديان عن الموضوعية؛ يشير ما قام به الباقلاني إلى أن آراء هذه الأديان والاعتقادات كانت منتشرة بين الأوساط العلمية مع احتمال أن نصوصها لم تصل إلى الباقلاني ولم يطلع عليها، مما حدا به إلى الوقوف في وجهها، ولكن ليس بناء على رد ديني شرعي يستند إلى نصوص الكتاب والسنة، وإنما على أساس من

قاعدة عقلية ذكرناها في النتيجة الأولى، وهذا بدوره مهد لنقلة منهجية مهمة جدًّا على طريق تأسيس درس للظاهرة الدينية يتجلى في ما سلكه فيما بعد كل من ابن حزم والشهرستاني في تأكيدهما على أهمية المنطلق العقلي المشترك في درس الأديان، أو ما سماه الفاروقي في عصرنا الحديث "لاهوت عالمي لدرس الأديان"، في أثناء إحيائه علم دراسة الأديان الإسلامي وبعثه من جديد في ستينيات القرن العشرين.

References:

المراجع:

Al- 'Ash'arī, Abū al-Ḥasan, *Risālah fī Istiḥsān al-Khauḍ fī 'Ilm al-Kalām*, (Ḥaydar Abād al-Dakan: Dāirah al-Ma'ārif al-Naẓamiyyah, 1433).

Al- Baghdādī, al-Khaṭīb. *Tārīkh Baghdād*, taḥqīq: Muṣṭafā 'Abd al-Qādir 'Aṭā, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1417).

Al- Balkhī, Abū al-Qāsim 'Abdullah bin Aḥmad bin Maḥmūd. *Kitāb al-Maqālāt wa ma'ahu 'Uyūn al-Masā'il wa al-Jawābāt*, taḥqīq: Ḫusīn Khānṣū & Rājeh Kurdy & 'Abd al-Ḥamīd Kurdy, 1st Ed., (Istanbul, Kurāmir, 1439/2018).

Al- Bīrūnī, Abū al-Rayḥān. *Fī taḥqīq mā li al-Hind min Maqūlah Mardhūlah fī al-'Aql aw Maqbūlah*, (Ḥaydar Abād al-Dakan: Maṭba'ah Majis Dāirah al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah, 1377/1958).

Al- Dhahabī, Shams al-Dīn, *Siyar al-A'lām al-Nubalāʾ*, taḥqīq: Shu'aib al-Arnāuṭ, (Beirut: Muassasah al-Risālah, 3rd Ed., 1405/1985).

Al Faruqi, Isma'il Raji, *Christian Ethics,* (Montreal: McGill University Press, 1967).

Al- Sam'ānī, 'Abd al-Karīm bin Muḥammad bin Manṣūr al-Tamīmī, *Al-Ansāb*, (Ḥaydar Abād: Majlis Dāirah al-Maʾārif al-ʿUthmāniyyah, 1962).

Al-ʿĀmirī, Abū al-Ḥasan. *Al- I'lām bi Manāqib al-Islām*, taḥqīq: 'Abd al-Ḥamīd Gharrāb, (Riyadh, Dār al-Asālah li al-Thaqāfah wa al-Nashr wa al-I'lām, 1st Ed, 1408/1988).

Al-'Ash'arī, Abū al-Ḥasan. *Maqālāt al-Islāmiyyīn wa Ikhtilāf al-Muṣallīn*, Taḥqīq: Muḥammad Muḥyi al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd, (Beirut: al-Maktabah al-'Aṣriyyah, 1411/1990).

Al-'Aufī Asmāʾ Madanī, "Al-Bāqilāny wa al-Radd 'alā al-Mushakkikīn fī al-Qur'ān min Khilāl Kitābihi I'jāz al-Qurān" *Majallat al-Dirāsāt al-'Arabiyyah*, Vol. 37, Issue 10, 2018.

Al-Bāqillānī, Abū Bakr, *Al-Munāẓarah al-'Ajabiyyah*, Jam'u wa Tansīq: Muḥammad bin 'Abd al-'Azīz al-Khudhayry, (Riyadh: Dār al-Waṭan, 1st Ed., 1420/2000).

Al-Bāqillānī, Abū Bakr, *Al-Tamhīd*, taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad al-Khudhayrī & 'Abd al-Hādy Abū Rīdah, (Cairo: Dār al-Fikr al-'Arabī, 1947).

Al-Bāqillānī, Abū Bakr, *Kitāb al-Tamhīd*, taḥqīq: Al-Ab Richard Yūsuf Makārithṭy al-Yasū'iy, (Beirut: al-Maktabah al-Sharqiyyah, 1957).

Al-Jāḥiẓ, Abū 'Uthmān 'Amrū bin Baḥar. *Kitāb al-Ḥayawān*, taḥqīq 'Abd al-Salām Harūn,

(Cairo: Sharikah wa Maktabah wa Maṭba'ah Muṣtafā al-Bāby al-Ḥalaby wa Awlāduhu, 2nd Ed., 1965).

al-Qāḍī 'Iyāḍ, Abū al-Faḍl bin Musā Al-Yaḥṣabī, *Tartīb al-Madārik wa Taqrīb al-Masālik*, Taḥqīq: Sa'id Aḥmad A'rāb, (Al-Maḥmudiyyah: Maṭba'ah Fadhālah, 1st Ed., 1981-1983).

Al-Zirakali, Khair al-Dīn. *Al-A'lām*, (Beirut: Dār aḷ'Ilm li al-Malāyīn, 2002).

Bi al-'Araby, Shahrazād & Zarūqy, 'Abd al-Qāder. "Al-Istidlāl fī I'jāz al-Qurān li Abī Bakar al-Bāqilāny", *Majallah Faṣl al-Khaṭāb*, Vol. 4, Issue 1, 2015.

Bū'ayṭah, Imān & Daub, Rābeḥ. "Athar Muwāzanah al-Bāqillānī bayna al-Qurān wa al-Shi'ir al-Jāhily fī Ithbāt I'jāz al-Qurān al-Karīm (Dirāsah Tahlīliyyah Naqdiyyah)", *Majallat Jāmi'at al-Amīr 'Abd al-Qādir li al-'Ulum al-Islāmiyyah*, Issue.36, No. 2, 2022.

Futūḥ, Maḥmūd. "Al-Uslūb al-Qurāny wa Muṣṭolaḥātuhu min Manẓūr Abī Bakar al-Bāqilāny", *Majallat al-Ta'līmiyyah*, Vol. 7, Issue. 2. 2017.

Ḥasan, Muḥammad Khalīfah. *Tārīkh al-Adyān Dirāsah Waṣfiyyah Muqāranah*, min Iṣdārāt Markaz Al- Qardhāwy li al Waṣaṭiyyah, Kuliyyah al-Dirāsāt al-Islāmiyyah Jāmi'ah Ḥamad bin Khalīfah, Doha, 1434/2013.

Ḥaydar, Muḥammad 'Alī. *Musāhamāt al-Imām Abī al-Bāqillānī fī Muqāranat al-Adyān ma'a al-Tarkiz al-Khāṣ 'alā Munāẓarātihi ma'a al-Naṣārā*, (Kerala: Jāmi'ah Dār al-Hudā al-Islāmiyyah, 2018).

Ibn Farḥūn, Ibrāhīm bin ʿAlī bin Muḥammad, *Al-Dībāj al- Madhahhab fi Ma'rifah A'yān 'Ulamā' al-Mazhab al-Mālikī*, Taḥqīq: Muḥammad al-Ḥamdy Abū al-Nur, (Cairo: Dār al-Turath, 2nd Ed., 2005).

Ibn Khallikān, Abū al-'Abbā Shams al-Dīn, *Wafiyyāt al-A'yān wa Anbāʾ Abnāʾ al-Zamān*, Taḥqīq: Iḥsān 'Abbās, (Beirut: Dār Ṣāder, 199)4.

Ismāīl, Ibrāhīm & Bin Laḥsan, Badrān. "Taṣnīf al-Adyān: Ru'yah Naqdiyyah min Manẓur 'Ulamā' al-Adyān al-Muslimīn", *Al-Majallah al-Jazāiriyyah li al-Dirāsāt al-Insāniyyah,* Vol.1, Issue 2, 2019.

Karshū, Lazhar. "Al-Mulāimah al-Tafādhuliyyah li al-Khaṭāb 'Inda Abī Bakar aḷ-Bāqilāny min khilal Kitābihi I'jāz al-Qurān", *Majallah al-Akādīmiyyah li al-Dirāsāt al-Ijtimā'iyyah wa al-Insāniyyah*, Vol.10, Issue.1, 2018.

Khalīfah, Ḥājjī, *Kashf al-Zunun ʿan Asāmy al- Kutub wa al-Funūn*, (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al- 'Arabī, 1941).

Makhlūf, Muḥammad bin Muḥammad bin 'Umar bin 'Alī bin Sālim. *Shajarat al-Nūr al-Zakiyyah fī Tarājim A'lām al-Mālikiyyah*, taḥqīq wa ta'līq: 'Abd al-Majīd Khayāly, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st Ed., 1424h/ 2003).